ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Assist. Prof. Latifah Aladwani

Taif University

Al- Hijaz In American Documents 1922-1928 AD

Keywords:
Hijaz
documents
America
Pilgrimage
conference

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 29. Nov. 2020
Accepted 20 Dec 2020
Available online 20 Apr 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Al- Hijaz is one of the most important locations in an sense that it is the destination of many people, Muslims and non-Muslims. It is a precious spot that many of scholars and intellectuals have written about, as well as many other sects of pilgrims and others.

Due to the presence of new information that no one has mentioned in the American documents, the researcher addresses what is contained in those documents in the twenties of the twentieth century about Al- Hijaz.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of

الحجاز في الوثائق الأمريكية١٩٢٢– ١٩٢٨م

د. لطيفة بنت مطلق العدواني/ أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة الطائف

الخلاصة

يعد الحجاز من أهم بقاع الأرض، وأكثرها عناية من قبل ملايين المسلمين تلك البقعة الغالية التي كتب عنها العلماء، والمؤرخون والرحالة، والحجاج ، لقد تفاقم الصراع السياسي في بدايات القرن العشرين بين قادة الأشراف والحكام السعوديين، وكذلك فيما بينهم وبين السلاطين العثمانيين، الأمر الذي ظهر جلياً من خلال الشكاوى المرفوعة للسلطان العثماني المخلوع في ذلك الوقت عبد الحميد الثاني ، وفي الحقيقة سلطت الدراسة الضوء على المنصرين ومحاولاتهم القيام بعمليات التنصير "التبشير" في بلاد الحجاز، وقيام السلطات الحجازية بالقبض عليهم وإبعادهم عن الأراضي الحجازية. كما تناولت الدراسة عمليات توريد الأسلحة البريطانية إلى الحجاز خلال الفترة (من نوفمبر ١٩٢٤م وحتى مارس ١٩٢٨م).

المقدمـة:

يعد الحجاز من أهم بقاع الأرض، وأكثرها عناية من قبل ملايين المسلمين تلك البقعة الغالية التي كتب عنها العلماء، والمؤرخون والرحالة، والحجاج.

ونظراً لتوفر معلومات جديدة لم يتطرق إليها أحد في الوثائق الأمريكية التي تم العثور عليها وجلبها آثرت أن أتناول ما احتوته تلك الوثائق في فترة العشرينات من القرن العشرين عن الحجاز، وقد ظهر لي من خلال البحث فيها أنها تبدأ من سنة ١٩٢٢م، وتنتهي في سنة ١٩٢٨ م ثم تبدأ في الثلاثينات.

ولم أشأ أن أسبق العشرينات أو أكمل بعدها تاركة لغيري، أو لأبحاث أخرى قادمة أتناول ما أجده جديداً لم يكتب فيه.

وقد اشتمل البحث على جملة من المباحث وهي: أحوال الحج والحجيج ، العلاقات الأردنية الحجازية والمعاهدة مع الانجليز ، طلب الأشراف التدخل الأمريكي في الحجاز ، تغيير اللقب الرسمي لابن سعود ١٩٢٧م المؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٢٦م ، القبض على أثنين من المنصرين الأمريكيين في الحجاز، توريد أسلحة بريطانية إلى الحجاز ابتداء من ١٩٢٤م ، تسجيل الشركات والمؤسسات التجارية في مملكة الحجاز مايو (١٩٢٨) م.

كما أود التأكيد على أن ما تناولته لم يخرج عما جاءت به الوثائق الأمريكية، دون التوسع أو الإخلال بمضامينها وتحليلها.

اولاً: التمهيد:

في بداية القرن العشرين بدت بلاد الحجاز في حالة من التناقض فقراً وغنى، أماناً وتوتراً ترتب عن امتلاك العثمانيين والأشراف للمناصب التي ميزتهم عن غيرهم من أبناء الحجاز فنعموا بالرفاهية التي عاشها أرباب الحكم، وقد شارك في تحمل الأعباء كل الحجاج الذين جاءوا من كل فج عميق ففرضت عليهم الرسوم الباهظة، والظروف الأمنية التي كلفتهم أموالهم ومقتنياتهم، وربما أرواحهم في الصراع السياسي الدائر بين قادة الأشراف أنفسهم، وكذلك فيما بينهم وبين العثمانيين.

ويمكننا أن نلمح تردي أحوال البلاد الحجازية من خلال تقارير الوثائق الأمريكية التي وصفت شكاوى الأهالي والأعيان للسلطان العثماني، وتضمنت ما كان عليه حال الحجاز بين الحجاج وما عانوه من سوء الحال والمظالم منذ تولي الشريف(الملك) حسين أمر الحجاز، وعدم رضا الجميع عن حكمه.

وقد بادر ملك الحجاز (الشريف حسين) بإصدار إعلان عام للأهالي يفيد أن السلطان مخلوع وليس له في الأمر أي تدخل، وتضيف الوثائق الأمريكية: بأن الشريف (الملك) حمل انجلترا مسؤولية

تردي الأوضاع في الحجاز بصورة عامة، وربما سبب ذلك توترا واضحاً في العلاقات بين الحكومة البريطانية وحكومة الحجاز [١].

بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي نضرب الصفح عنها في هذه الدراسة.

ثانياً: أحوال الحج والحجيج:

ويمكن إضافة سبب آخر لتردي أوضاع الحجاز الاقتصادية على وجه الخصوص في بداية العشرينات إلى تناقص عدد الحجاج وهم الذين تعتمد عليهم وعلى ما ينفقونه بالحجاز كل الطوائف وعجلة الحياة الحجازية اليومية، وتعزو الوثائق الأمريكية أسباب تناقص أعداد الحجاج – حسب تقارير قناصلها بالمنطقة – للأسباب السياسية والدينية التي أوصلت الأمور في البلاد إلى حالة حرجة يصعب تفادي خطورتها حسب تعبير: سيل م. ب. كروس القنصل الأمريكي في١٦ يونيو سنة ١٩٢٢م. الذي أورد لنا إحصائية تبين التناقص في عدد الحجاج الواردين إلى عدن من ٢١.٦٢٣ حاجاً في سنة حج (١٩١٠-١٩١١م) وكذلك ٢٤.٧٧٥ حاجاً خرج سنة (١٩١١-١٩١٢ م) ليصل الانخفاض إلى ١٣.٠٩٠ حاجا في حج سنة (١٩٢١-١٩٢٢) بينما السنة التالية وهي حج سنة (١٩٢٢-١٩٢٣) لم تصل إلى عدن سوي سفينتين للحجاج تحملان أقل من ١٥٠٠ حاج ، ويشير كذلك إلى أن الانخفاض نفسه قد حدث في عدد الحجاج الواردين إلى ميناء جدة .

ويعزو القنصل الأمريكي سبب نقص الأعداد في سببين واضحين أولهما: ترك الحجاج وكثير منهم مسنين (كبار السن) تحت رحمة بدو الصحراء وما يحدث لهم من سلب ونهب. والثاني: أن الدولة (العثمانية التركية) تقوم بمقاطعة الحج أو عدم إرسال الحجاج لحين إعادة استقرار الأوضاع مرة أخرى بعد ثورة الشريف الحسين [٢].

ولا شك من وجهة نظر الباحثة أن الدولة العثمانية قد ضعف شأنها، وتم إلغاؤها في العام التالي نهائياً سنة ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك.

وفى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣م أرسل ريمون ديفز (القنصل الأمريكي بعدن) بتقريره إلى وزير الخارجية الأمريكي يتضمن أحوال وأخبار موسم الحج لسنة ١٩٢٣م في الحجاز.

وقد بني القنصل المعلومات الواردة في التقرير على أحد مصادره الذي يدعي: ياسين خان الذي كان يعمل قاضياً في عدن مرسلاً من قبل السلطات الانجليزية في الهند لعمل تقرير خاص حول الأوضاع بجدة ومكة والمدينة، ويصفه القنصل بأنه أحد المصادر الموثوق بها كلياً بطريقة لا يرقي إليها شك، ويمكن الاعتماد كلياً على بياناته.

وربما يفهم من هذا الوصف أن القاضي ياسين هذا قد تم الاستعانة به، وانتزاع ولائه من السلطات الهندية الإنجليزية ليعمل لصالح القنصلية الأمريكية بعدن (إن كانت معلومات الوثيقة صحيحة)

ويبدأ هذا التقرير بوصف ملك الحجاز (الملك حسين) حينذاك بأسوأ الأوصاف، ولكنه في بعض الظروف يظهر كسياسي ناعم وعلى درجة من اللياقة، وأنه يعمل ليل نهار للإحاطة بكل الأمور، ودائماً يبحث عن الاستحواذ على كل شيء، وكل الأموال الممكن تحصيلها من شعبه، إضافة إلى تجاهله للجرائم والفساد في سبيل الحصول على الأموال، والابتزاز، ويضيف التقرير بعض الأمثلة على بشاعة التعامل مع الأهالي، واستنزاف أموال الحجاج.

كما يذكر التقرير بأن عدد الحجاج قد بلغ في حج سنة ١٩٢٣م ما يقارب من ٧٠ ألف حاج يتم تحصيل ١٢٥ روبية من كل حاج فيكون مجموع ما تحصل للملك حسين من داخل هذا البند هو ٨.٧٥٠.٠٠٠ روبية يذهب معظمة بالإضافة لرسوم الجمارك إلى حكومته ، هذا غير استنزاف المطوفين للحجاج دون محاسبته نظراً لأنهم يعطون جزءاً من هذا الاستنزاف للملك . ، وتذكر التقارير هنا مثالاً لما حدث من اعتراض قافلة من الطبقات الغنية كانت من بينها البيجوم لأمير أفغانستان ، وقد تم محاصرتهم من قبل البدو والاستيلاء على أربعة آلاف ونصف جنيه إسترليني منهم قبل السماح لهم بمغادرة البلاد .

ثم انتقل التقرير للحديث عن تردي أعمال النظافة والنظام، وأن الغرفة الواحدة كان يقطن بها من ١٠٠ إلى ٣٠٠ حاج، ومع ذلك فلم تكن هناك أمراضاً متفشية سوي الدوسنتاريا بين الحجاج.

ويختتم القنصل الأمريكي تقريره بأن الأمل ضعيف جداً في إمكانية تحسن الأوضاع، ربما لأن الناس مشغولون بالتوهج والحماس الديني [٣].

ومن وجهة نظر الباحثة يقصد في ذلك انشغال الحجاج بالشعائر الدينية وإخلاصهم فيها يجعلهم بعيدين تماماً عن الشكوى مما يحدث، لهم فهم يتحملون ما يحدث لهم من أذى واستغلال واستنزاف حتى لا ينشغلون عن أداء عبادتهم التي في الغالب لا تلوح لهم في العمر سوي مرة واحدة (غالباً) لمن كان محظوظاً منهم في أداء شعيرة الحج.

وفى إشارة أمريكية لحالة الحج والحجيج سنة ١٩٢٥م تحدثت إحدى الوثائق وهي عبارة عن: تقرير قنصلي مرسل لوزارة الخارجية الأمريكية يفيد أن الشريف علي (الملك علي) (الذي تولي أمر الحجاز بعد عزل والده: الملك حسين) قد منع السفن الواردة من طريق خط بومباي – فارس إلى ميناء رابغ الواقع في شمال جدة حتى لا يستفيد منها السعوديون الذين باتوا يسيطرون على مكة والطائف وغيرها من مدن الحجاز – ما عدا جدة – وكانت تلك السفن تحمل مواداً غذائية فضلاً عن الحجاج، وتشير إحدى التقارير إلى السفينة: سى. سى. جيها نجير التي كانت تحمل على متنها ١١٥٠ حاجاً، وما يقرب من أربعة آلاف طردا من البضائع التجارية والمؤن الغذائية، فعندما وصلت قرب ميناء رابغ هاجمها الملك علي بقوته، ومنعها من الرسو في الميناء، حينئذ اضطرت للابتعاد عن رابغ، وغيرت وجهتها إلى ميناء

بور سودان الذي ظلت راسية فيه عشرة أيام قبل أن تغادره إلى الحجاز مرة أخرى [٤]. والمعروف أن الأمور استقرت بعد اكتمال ضم الحجاز من قبل الملك عبد العزيز.

ثالثاً: العلاقات الأردنية الحجازية والمعاهدة مع الانجليز:

وتحت عنوان: اتجاه وموقف الأردن نحو الحجاز كتب نائب القنصل الأمريكي جورج سى. كوب في القدس فلسطين تقريراً عن الحالة في كل من الأردن والحجاز والعلاقات بينها حيث ذكر أنه لا يوجد أية نزاعات أو خلافات بين الجانبين حيث الحدود ثابتة ومحددة وأن حكامها من أسرة واحدة، وكلاهما حليفين ودودين للإنجليز، كما أن عواطفهما الدينية واحدة.

ثم يتطرق التقرير الأمريكي إلى المعاهدة الانجليزية العربية المزمع توقيعها، وهى مقترحة من جانب الانجليز لتقنين الأوضاع في فلسطين ، ولراب الصدع بين سلطنة نجد وبين مملكة الحجاز من جهة أخري (ولكن على ما يبدو فقد صارت المفاوضات إلى طريق مسدود) ففي الوقت الذي كان فيه عرب الأردن، وكذلك عرب البلدان الأخرى يعارضون بشدة إتمامها نظراً لأنها كانت تشير إلى بنود ضد طموحات العرب في فلسطين، كما كانت بريطانيا تأمل في الحصول على تأييد الحجاز ضد الفرنسيين والأتراك والبولشفيك في روسيا في مقابل المحافظة على استمرارية الملك حسين في السلطة على الحجاز .

وقد كان مبعوث الملك حسين / عباس المالكي هو الذي يتولى مسألة المفاوضات على الشكل الأخير للمعاهدة في لندن ممثلاً عن الحجاز بعد أن زار كلاً من الأردن وفلسطين (القدس)، وقابل وفود الفلسطينيين لكسب دعمهم للمعاهدة وتأييدهم أمام العرب من البلدان الأخرى.

ويذكر تقرير نائب القنصل الأمريكي كذلك: أن محل النزاع في المعاهدة هي وضع فلسطين، وتصريح بالفور، ففي الوقت الذي كانت فيه انجلترا ترفض الإشارة إلى وضع فلسطين ضمن المعاهدة، كان ممثل الملك حسين يعلن أن الملك لن يوقع مطلقاً على المعاهدة إلا إذا تم وضع مطالب مؤتمر عرب فلسطين كبنود أساسية في المعاهدة، حيث كان الملك يصر ويقترح إقامة حكومة وطنية في فلسطين تشكل بعناية لتحوز رضاء كل من اليهود والعرب.

ويشير نائب القنصل الأمريكي إلى أن عبد الله أمير الأردن يطمع في تعيينه ملكاً على كل من الأردن وفلسطين وسوريا، وبالتالي هو من ناحية يدعم الأهداف العربية في مواجهة تصريح بالفور، ومن ناحية أخرى يعتني أكثر بإرضاء بريطانيا للحفاظ على دعمها ومساندتها له ولأخيه فيصل بالعراق ولوالده بالحجاز.

ومن جهة أخرى يتعمد التقرير الإشارة إلى عناصر المجتمع الأردني والعربي بشكل عام في الحجاز وغيره تجاه الحسين وأولاده ، فالنصارى يحبذون دولة نصرانية تحكمهم ، في حين أن الجراكسة يؤيدون أية جهة تحكم ، وليس لهم أي اهتمام بالحجاز أو بالشؤون العربية والإسلامية والمعاهدات ... الخ ، أما البدو والقبائل العربية الذين يشكلون أغلبية السكان فهؤلاء هم المتعاطفون بشدة مع كل الأحداث

الإسلامية والعربية ، وهم الذين أعلنوا رفضهم للمعاهدة المزعومة مع بريطانيا ، ورفضهم كذلك للسلطة المخولة للملك حسين في التوقيع بالنيابة عن العرب ، كما أن هؤلاء العرب يتطلعون إلى قائد عربي حقيقي غير خاضع للنفوذ الأوربي .

ولذلك فقد فشلت المعاهدة من هذا الجانب، أما الجانب الآخر الذي يخص العلاقات النجدية الحجازية فقد فشل هو الآخر إذ أن الملك حسين رفض حضور المؤتمر الذي دعا إليه الحلفاء في الكويت ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م وعلى رأسهم انجلترا حيث اشترط من أجل اشتراكه في المؤتمر أن لا يكون ابن سعود مسيطرا على بلدة واحدة من بلدان الحجاز، كما أن ابن سعود رفض هو الآخر البت في أي شأن من الشؤون ما لم يوفد الحجاز مندوبه للتوقيع على الاتفاق بعد بحث كل الأمور المتعلقة بالمعاهدة [٥].

رابعاً: طلب الأشراف التدخل الأمريكي في الحجاز:

اشتملت الوثائق الأمريكية على تقارير واضحة لقضية عانت منها المجتمعات الإسلامية في السابق واللاحق، وهي استدعاء قوى خارجية لمناصرة طرف سياسي على طرف آخر فتضيع البلاد وتغرق في متاهات هذه القوى التي غالبا ما تعمل على إضعاف كل الأطراف الإسلامية مجتمعة، واستنزاف البلاد.

والأمر هنا الذي يبدو للباحثة جلياً من خلال التقارير القنصلية يشير إلى محاولتين قام بهما الشريف (الملك) علي بن الشريف حسين بعد أن غادر والده الحجاز إلى العقبة، وهاتان المحاولتان: الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لنصرة الأشراف ضد السعوديين بزعامة السلطان / عبد العزيز آل سعود الذي تمكن من دخول الطائف، ومكة سنة ١٩٢٤م، واضطرار الملك على تحمل حصاره بجدة انتظارا لمحاولة جذب الأمريكيين لمساعدته في فك الحصار، وإعادة مملكته على الحجاز كله، الذي كان حكمه على وشك السقوط.

بدأت المحاولة الأولى التي قام بها/ حبيب لطف الله ممثل الأشراف في إيطاليا حيث أجرى اتصالات بينه وبين رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية بغرض مساعدة الأمريكان للأشراف على تثبيت موقفهم بالحجاز، والعمل على إبعاد السعوديين بأية وسيلة من وسائل التدخل الأمريكي، وطلب / لطف الله من الجانب الأمريكي كذلك قرضا قيمته مليون جنيه [٦].

وقد رد رئيس قسم الشرق الأوسط الأمريكي: هارولد ستيرن بأن / حبيب لطف الله هو وأخيه تحدثا إليه مرة في هذا الشأن، ولم يهتم بعرضهما الذي اعتبره غير منطقي، وأنه قد اشار إلى هذا الموضوع في إحدى رسائله لوزارة الخارجية برقم ٤٦٢ وتاريخ ١١ مارس ١٩٢٤م في أثناء الحديث عن موضوع الخلافة الإسلامية.

كما أشار رئيس قسم الشرق الأوسط / هارولد ستيرن إلى أن لطف الله وأخيه وأختهما يمثلان أسرة غنية جدا كانوا يعيشون ويتمتعون بضيافة الحكومة المصرية كأسرة ملكية حصلت على لقب رفيع

من علاقتهم بالملك حسين (الشريف) المخلوع لشدة إخلاصهم له ولمصالحه، وأن هذه الأسرة كانت تحضر المناسبات الملكية المصرية وحفلات السلك الدبلوماسي الرسمية على الرغم من عدم اعتراف الحكومة المصرية بلقب الأميرة والأمير الممنوحة من ملك الحجاز لهم [٧].

أما المحاولة الثانية فقد كانت عن طريق اسكندر ف تراد بيه الممثل المالي في الإسكندرية للملك (الشريف) حسين وأولاده الذي عرض العرض نفسه السابق على القائم بالأعمال الأمريكية بالنيابة في الإسكندرية – ستيوارت جونسون.

وقد ذكر تراد بيه هذا أن الممثل الدبلوماسي للحجاز في القاهرة كان يرغب المجيء إلى الإسكندرية لمقابلة جونسون، ولكن الأخير طلب معرفة الموضوع حتى لا يشق ممثل الحجاز على نفسه تعب السفر دون جدوى.

وفي عرضه ذكر تراد بيه أن رئيسه بالقاهرة يود التفاوض مع مندوب الولايات المتحدة على أساس أرضية الإصلاح الاجتماعي والخير العام أن تقوم أمريكا بالتدخل في الصراع الدائر بين الملك على (ملك الحجاز)، وبين ابن سعود ، وتكملة للموضوع طلب قرضا قيمته مليون جنيه في مقابل امتيازات تعطى للولايات المتحدة الأميركية في كل الثروة المعدنية ومن بينها البترول في الحجاز ، كما أنه يتعهد بتخصيص عوائد الجمارك من مبالغ من أجل دفع قيمة القرض حيث أن الملك على هو المسيطر على كل مصلحة الجمارك في جدة ، وليس لابن سعود سوى مكة فقط حينذاك.

وقد بادره جونسون ببعض الأسئلة التي أجاب عنها تراد بيه منها:

هل أنت ورئيسك (ممثل للحجاز في القاهرة) تمثلان الملك حسين المخلوع أم الملك على الموجود بجدة الآن؟ فرد تراد بيه بأنه يمثل الاثنين معاً. فكرر السؤال: وهذا العرض من قبل علي أم من قبل الحسين؟ فرد: بأنه الاثنين معاً.

فاستطرد جونسون في حديثه: حقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية وانجلترا بينهما علاقات ودية ومتبادلة في الوقت الحاضر، ثم فاجأه بسؤال: هل سيعتبر الانجليز التدخل من قبل الولايات المتحدة كعمل غير ودي أم لا؟ فأجاب تراد بيه: بأن الانجليز سيعتبرونه فعلا عملا غير ودي.

فكانت الإجابة النهائية من جونسون: أن رأيه الشخصي، وطبقا لاتجاه الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة أنه ليس هناك أمل في أن تقوم بالتدخل بأي شكل من الأشكال في هذا الصراع، لأنه صراع محلي بالدرجة الأولى.

ومع ذلك فقد عرض تراد بيه على جونسون (مُلمحا) أن يقوم بدفع قيمة وثمن إرسال برقية بفحوى هذا العرض إلى وزارة الخارجية، وكذلك تكاليف استلام الرد، إلا أن جونسون قد رفض هذا العرض، ولكنه لمح بأن من الممكن أن أشير لحكومتي عن هذا العرض في رسالة سرية أرسلها إليهم إذا وجدت ذلك مناسباً.

ومن بين ما ذكره تراد بيه لجونسون: أن رئيسه (الممثل السياسي للحجاز بالقاهرة) كان يود عرض الأمر على الوزير المفوض الأميركي بالقاهرة – دكتور / مورتون هاول الذي هو صديق شخصي له، إلا ان الأخير تصادف وجوده في إجازة (خارج مصر) ، مما اضطره للاتصال بكم في الإسكندرية عن طريقي.

وأشار جونسون في خطابه إلى وزير خارجيته الذي أشتمل على مضمون المقابلة بأن : ممثل الحجاز بالقاهرة هذا هو / السيد عبد الملك الخطيب حيث قام جونسون بالتحري عنه وأفاد بأنه علم أن الخطيب هذا غير معترف به من قبل الحكومة المصرية بهذه الصفة ، وأنه مسموح له بالعمل فقط كموظف للتأشيرات وجوازات السفر ، والتمثيل الغير رسمي لمصالح رعايا الحجاز في مصر التي لها مندوب مشابه في جده لمثل هذه الأمور ، خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية بين مصر والحجاز لم يتم بعد إعادة فتحها بعد توقفها انتظاراً لما ستسفر عنه الأحداث والفرقة بين الجانبين السعودي والحجازي ، وما حدت من مشكلات تتعلق بالحجاج المصريين ، وتعذر إرسال مستوصف طبي لعلاجهم ، وأيضاً ما يتعلق بأمور الرسميات الخاصة بنقل المحمل الشريف من القاهرة إلى مكة والعودة . كل هذه الأمور قد حدثت في حج عام ١٩٢٥/٢٤م [٨].

وعلى كل فقد جاء رد الخارجية الأمريكية على ستيوارت جونسون القائم بأعمال المفوض الأمريكي بالنيابة في الإسكندرية يفيد بأن الوزارة قد تلقت الرسالة السرية رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٤ يوليو الخاصة بمضمون العرض القائم من قبل الوكيل الحجازي بالإسكندرية للملك حسين وأبنائه، وأن وزارة الخارجية الأمريكية تقر بما سلكه جونسون والخطوات التي اتخذها مع المندوب، وأن الوزارة لا ترى أي سبب لتغيير الوضع أو حتى الاعتراف بحكومة الملك على في الحجاز [٩].

وترى الباحثة أن مسألة الاتصالات الشريفية مع منوبي الولايات المتحدة الأمريكية في مصر هي من قبيل المعلومات الجديدة التي لم ترد المصادر والمراجع العربية التي تناولت حقبة أحداث ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز.

خامساً: تغيير اللقب الرسمي لابن سعود ١٩٢٧م:

في ٧ نوفمبر ١٩٢٧م أبرق نائب القنصل الأمريكي في عدن كلايسون د. الدريدج بتقرير إلى وزير الخارجية الأمريكية في واشنطن يشرح فيه ما تم من تغيير رسمي للقب بن سعود حيث تصادف قرائته لما قال في صحيفة انجليزية صدرت منذ شهور ويعتذر نائب القنصل عن عدم استطاعته قراءة تاريخ الخبر أو اسم الصحيفة لكنه يعتقد أن الورقة مقطوعة من صحيفة لندن تايمز (تايمز اللندنية) التي صدرت في أحد أيام شهر مارس ١٩٢٧.

وتفيد المقالة بأن سلطنة نجد وملحقاتها قد تغير اسمها إلى مملكة نجد وملحقاتها وأن اللقب الرسمي لصاحب الجلالة/ عبد العزيز بن سعود قد صار تبعا لذلك: ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

وأشار نائب القنصل إلى أنه قد وجد الاعتراف البريطاني باللقب الجديد في المعاهدة الأنجلو حجازية المبرمة في جدة ٢٠ مايو ١٩٢٧م وأشارت المعاهدة إلى ابن سعود بـ: (صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها) في حين أنه كان سابقا مسمى بـ: (صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها). وقد أكد الرائد: فاول المساعد الأول للمندوب الثاني بعدن هذه المعلومة عندما حادثته منذ عدة أيام.

وقد أرسل نائب القنصل بترجمة مختصرة للإعلان الرسمي العام أوضح فيه أن بن سعود قد تم إعلانه ملكا على الحجاز بعد إتمام ضم الحجاز بأسبوعين في المسجد الكبير بمكة (يقصد بيت الله الحرام "الكعبة")، كما يضيف نائب القنصل بأن اتخاذ ابن سعود ملكا على مملكة نجد بعد أن كانت سلطنة قد تم على إثر وصوله إلى الحجاز وحينها تقاطرت وفود النواب (يقصد شيوخ القبائل ومندوبين من قيادات المناطق) وسعت هذه الوفود إلى استدعاء ممثلي كل مناطق السلطنة في ٢٥ من رجب ١٣٤٥ هجرية. الموافق ٢٨ يناير ١٩٢٧ تحت رئاسة الإمام عبد الرحمن الفيصل والد صاحب الجلالة.

إن المجلس المذكور اتخذ قرارا لصالح جعل السلطنة مملكة تحت لقب "مملكة نجد وملحقاتها" وإعلان صاحب الجلالة عبد العزيز بن سعود ملكا رسميا وفقا لهذا. ولقد تم إرسال هذا إلى صاحب الجلالة مشفوعا بطلب رجاء القبول لهذه القرارات التي تمت الموافقة عليها. ولقد قبل صاحب الجلالة القرارات المذكورة [١٠].

ويذكر فؤاد حمزة أن خبر تغيير مسمى ابن سعود قد تم تبليغه إلى الدول التي لها ممثلون أو قنصليون في جدة، فاعترف أغلبهم بالأمر، من بينهم: حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والحكومة البريطانية، والحكومة الفرنسية والهولندية والتركية [١١].

سادساً: المؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة ١٩٢٦م:

تذكر الوثائق الأمريكية في رسائل العميد البحري مارك ل. برستول ، وهو المندوب السامي الأمريكي أو بتعبير آخر هو المفوض الأمريكي العام إلى وزير الخارجية الأمريكية : أن جريدة استانبول الصادرة في عددها بتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٦م بها نص مؤرخ في ٥ يوليو سنة ١٩٢٦م يفيد بأن المؤتمر المحمدي (يقصد الإسلامي) قد عقد في مكة بدعوة من قبل ابن سعود ملك نجد والحجاز ، وأن أهدافه الظاهرة ترنوا إلى تقنين وتنظيم آلية الحج إلى الأماكن المقدسة ، وأداء الشعائر الإسلامية كهدف أول يضاف إليه هدف آخر لانعقاد المؤتمر وهو : إطالة خط سكك حديد الحجاز ليمتد من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة ، ولربط الحجاز في نقطتي المدينة ومكة مع ينبع وجدة على التوالي .

وتضيف الوثيقة: إنه من المسلم به فإن دعوة بن سعود إلى انعقاد المؤتمر الحالي قد تم الايحاء به بعد ظروف تركيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويعلل المفوض الأمريكي على اهتمام تركيا بالأمر على

أنها تعزز بذلك قيام دول إسلامية مستقلة تلك الدول التي كانت تحت التبعية التركية، وداخل حدودها ولكنها تركتها للقوى الأوربية وفقا لاتفاقية "لوزان".

كما أن – والحديث هنا مازال لبرستول – هذه المناسبة (أي المؤتمر الإسلامي) قد أدت إلى تعزيز المركز المرموق الذي تبوءه بن سعود في دمج الأراضي العربية التي لم تخضع بطريقة مباشرة للحماية أو الاحتلال الفرنسي أو البريطاني وإدخالها في ولايته.

كما يشير المفوض الأمريكي برستول إلى اهتمام الأتراك بإرسال ممثل دبلوماسي إلى بلاد ابن سعود – ليس هذا فحسب – بل أرسل الأتراك ممثلا آخر لحضور المؤتمر الإسلامي في مكة، والاشتراك في أعماله.

وذكر المفوض برستول في إشارة مقتضبة أنه أشار في رسالة برقم H ٩٠، ٢٢٧ و ٨٦٧ مؤرخة في ٢٢ يونيو ١٩٢٦م عن اشتراك ضباط أتراك في تحديث الجيش السعودي، وهو ما يبرر ربط الأراضي العربية النائية بشاطئ البحر، ويرى بريستول أنه قد يكون هناك دوافع تركية ذات طبيعة دينية، وربما أيضا يؤسس أو يعجل وبقوة لمحاولة تحقيق الهدف البعيد للسياسة الأساسية لعصمت باشا الخاصة بالتوسع الاستراتيجي والاقتصادي للسكة الحديد [١٢].

وفي رسالة أخرى من برستول إلى وزير الخارجية الأميركية أكد أن فكرة ربط المدينتين المقدستين بموانئ ينبع وجدة على التوالي قد ذكرها له مصدر آخر تركي موثوق به لديه ، وأوضح المصدر الثقة هذا : أن أديب ثروت بك المبعوث التركي لمؤتمر العالم الإسلامي في مكة قد كانت لديه تعليمات من قبل حكومته لكي يعرض على كل أقرانه من ممثلي الدول الإسلامية في المؤتمر كل ما سبق ذكره بخصوص إطالة ومد خط سكة حديد الحجاز، مع تذكيره الجميع بدور تركيا السابق في إنشاء الخط الأصلي السابق بواسطة الاكتتاب من جميع أنحاء العالم الإسلامي ليساهم كل المسلمين في إنشائه مظهرا المنافع الأخرى التي سيستفيد منها الحجاج إلى الأماكن المقدسة من ربط المدن المقدسة بعضها ببعض ، وكذلك ربطها جميعها بالبحر الأحمر .

وعلى النهج نفسه فقد كان شوكت بك الذي كان قد تم إرساله مؤخرا إلى ابن سعود كممثل دبلوماسي للحكومة التركية، وكان هو الآخر يحمل تعليمات ليقوم بالإيحاء إلى الملك / عبد العزيز آل سعود بأن توصيل ومد خط السكك الحديدية سيساعد على اندماج الإمكانات العسكرية والاقتصادية وتسهيل حركتها عبر الخط المزمع تمديده هناك (بالحجاز) [١٣].

وكان هناك بالمؤتمر مندوبون حضروا من بلدان العالم الإسلامي: حيث حضر ممثلو مقاطعات المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتهما، وممثلو مصر وتركيا وأفغانستان، ومندوبون عن الرأي العام في العالم الإسلامي الذين يعتنون بالشأن العام، ويضيف فؤاد حمزة: أن نتائج المؤتمر العملية كانت قليلة جدا [١٤].

سابعاً: القبض على اثنين من المنصرين الأمريكيين في الحجاز:

تتحدث تقارير عديدة عن أكثر من محاولة تمت في بلاد الحجاز سنة ١٩٢٧م لمنصرين يحاولون القيام بعمليات التبشير (التنصير)، ولكن حكومة الحجاز ونجد قد أقدمت على ضبط النفس والتصرف بحكمة بالغة في كل مرة.

ففي المرة الأولى شهر مايو سنة ١٩٢٧هـ علمت الحكومة أن مواطناً أمريكيا اسمه: ج. برادين يحمل جواز سفر برقم ١٦٢٨٩٦ قد عبر حدود الحجاز قادماً من فلسطين في سيارة للتوجه بها نحو الحجاز ونجد، وبعد وصول تيماء قامت السلطات المحلية باكتشاف أمره واعتقاله ، ثم رحلته تحت الحراسة ، ثم أرسلت السلطات الحجازية إلى المفوض البريطاني الأعلى في فلسطين (ربما المندوب السامي البريطاني هناك) بالموضوع ، وطلبت منه اتخاذ الخطوات اللازمة والضرورية لمنع الأجانب الذين لا يحملون تصاريح من عبور الحدود ، وطلبت منه إخبار وتحذير الجميع من خطورة المجازفة بحياتهم أثناء التجول بين القبائل.

وأفادت إدارة الشئون الخارجية بمكة في رسالتها إلى الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة أنهم لم يتصلوا به أو بأية جهة أمريكية أخرى نظراً لاعتقادهم السابق في أن حكومة فلسطين (يقصد الانجليز) ستقوم بأخذ الإجراء اللازم لإعلان الأفراد بخطورة الأمر، إلا أن التحرك نحو أقرب مسؤول أمريكي (القاهرة) لم يتم إلا بعد تكرار المحاولة مرة ثانية.

المحاولة الثانية: في نوفمبر سنة ١٩٢٧م علمت الحكومة بالحجاز أن شخصين قد عبرا الحدود عن طريق العقبة، ووصلا إلى منطقة: الخريبة بالجمال حينئذ ثم القبض عليهما، وأثناء التحقيق معهما تبين أن الأول كان هو نفسه ج. و. برادين الذي يحمل جواز سفر أمريكي رقم ١٦٢٨٩٦، والثاني هو: و. هـ. ف. صامولي يحمل جواز سفر أمريكي برقم ٤٣٦٥٩٦. وشددت السلطات الحجازية عليها بالتحذير من خطورة هلاكهما إذا كررا المحاولة نظراً لكراهية القبائل العربية لأية أنشطة تبشيرية (تنصيرية)، وقامت السلطات بالتدوين في جواز سفرهما بما يفيد عدم السماح لهما بالعودة إلى أراضي الحجاز ونجد، وتم إنقاذهم وترحيلهم عبر جدة إلى خارج البلاد.

وقد شدد مدير الشئون الخارجية في خطابه إلى الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة بقوله: تعلم قداسة الحجاز وموقعها الذي تحتله في العالم الإسلامي، وأن حكومة الحجاز لن تسمح لأسباب تتعلق بسلامة وأمن الدولة لأي شخص أن يستخدم الأرض المقدسة بالحجاز كحقل لتعاليم المسيحية وأكثر من هذا فإنه ليس في استطاعة الحكومة القيام بتحمل أي مسئولية تجاه القدر المحتوم الذي قد يحدث للمبشرين والوعاظ الذين يدخلون البلد بدون معرفة وتصريح حكومة الحجاز [١٥].

وقد تلقى خطاب مدير الشؤون الخارجية الحجازية نورث وينشيب القائم بالأعمال الأمريكية في القاهرة الذي ترجم بدوره الخطاب، وأرسله إلى: أوسكار س. هايزر القنصل الأمريكي ببيت المقدس في فلسطين.

وطلب القائم بالأعمال موافاته بأية أخبار حديثة تتعلق بالمواطنين الأمريكيين الوارد اسمهما من قبل [١٦].

ويبدو أن القنصل الأمريكي في فلسطين قد اعتنى بالأمر أشد عناية إذ أنه قد جمع ملفا كاملا يشتمل على جميع أبعاد القضية، وقام بإرسالها إلى وزير الخارجية الأمريكي بواشنطن، ومن خلال رسالته يتضح الآتي:

١- أن المواطنين الأمريكيين ينتميان إلى: البعثة التنصيرية (التبشيرية) لفلسطين والحدود العربية للتحالف المسيحي والتبشيري التي مقرها ٢٦٠ غرب الشارع ٤٤ بمدينة نيويورك.

٢- أن المواطنين المذكورين مسجلان في القنصلية الأمريكية بفلسطين.

٣- أن السيد / بريدين كان قد استقر في بئر سبع بفلسطين لفترة من الوقت ثم قام مؤخرا بجعل مركزه الرئيسي في معان بالأردن.

٤- أن بريدين كان نشطا جدا في استكشاف كلا من الحجاز ونجد باستخدام العربات والجمال، وقام بعمل عدة رحلات عبر الرمال إلى: الجوف في أقصى النهاية الشرقية لوادي: سرحان الخصيب (خط الطول ٣٨.٥° العرض ٣٠°) – كما يذكر تقرير القنصل، ويضيف:

٥- إن الإرسالية التبشيرية للحدود العربية مع فلسطين التي ينتمي إليها لها مراكز تبشيرية في مدينة، الكرك، ومعان بالأردن، وأيضا في حبرون، وبيت جالا، وعين كارم بفلسطين، ويوجد مقر الإرسالية في بيت المقدس التي تشتمل على دار للتبشير وكنيسة صغيرة تسمى: الكنيسة الأمريكية.

٦- أن الذي كان مكلفا بمحاكمتهم هو: مدير الشؤون الخارجية لمجلس وزراء ابن سعود الذي حضر من مكة إلى جدة لهذا الأمر، وجلس فيها ثلاثة أيام دون محاكمة.

٧- أن الأيام الثلاثة للمدير في جدة قد قضاها مع المستر / جون فيلبي الذي كان في السابق / المندوب السامي البريطاني في الأردن، ومندوبا بريطانيا في العراق، ومعروف لدى القنصل شخصيا، والآن صديق شخصي ومستشار للملك / ابن سعود، ويعمل الآن (وقت الحدث) كرجل أعمال، ووكيل لشركة فورد للعربات.

٨- أن فيلبي قد نصح مدير الشؤون الخارجية بإطلاق سراح المواطنين الأمريكيين دون محاكمة، مع كتابة خطاب وطلب التحذير للرعايا من الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة [١٧].

ثامناً: توريد أسلحة بريطانية إلى الحجاز ابتداء من سنة ١٩٢٤م:

تتحدث الوثائق الأمريكية التي كتبها نائب القنصل الأمريكي في عدن: كلايسون الدريدج عن اقتطاعه لنص صحفي من جريدة الـ: ديلي هيرالد الانجليزية الصادرة في لندن بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٢٨م، ويفهم منه ظاهريا إحصائيات لمواد حربية تم توريدها إلى الحجاز من المملكة المتحدة (انجلترا) منذ نوفمبر ١٩٢٤م.

وتتحدث الوثيقة عن بعض المعلومات التي يرسل بها نائب القنصل إلى وزير الخارجية يشير فيها إلى أنه لا يوجد حظر في الوقت الحالي (مارس ١٩٢٨) على تصدير المواد الحربية من المملكة المتحدة إلى الجزيرة العربية، وأنه في أثناء توقيع معاهدة جدة في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧م، قد حدثت مراسلات بين ابن سعود، جيلبرت كلايتون وهو العضو (المندوب) المفوض للحكومة الانجليزية في جدة.

حيث أكد الأخير بأن الحكومة البريطانية لن توقف تصدير الأسلحة والذخيرة، ومواد الحرب الأخرى أو تضع أي عائق في توريدها إلى أراضيه، وأن المصانع البريطانية لابد وأن تتوافق في إنتاجها مع اتفاقية السلاح لسنة ١٩٢٥م.

وقد ذكر نائب القنصل الأمريكي أيضا في رسالته معلومة أيضا مفادها: أن القائد كين ورثي قدم طلب إحاطة في البرلمان الانجليزي منذ أسبوع بخصوص الأسلحة المصدرة إلى ابن سعود في الحجاز، وذكر في حديثه: أنه قد تم إصدار ثلاثة تراخيص بهذا الخصوص منذ نوفمبر ١٩٢٤م، الأول: يشتمل على ٢ مليون ذخيره لي انفيليد في ٩ نوفمبر ١٩٢٧م، والترخيص الثاني: خاص بـ ٤٠٠.٠٠٠ (أربعمائة ألف) مشط أي خزنة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧م، والثالث: من أجل ٢ مليون ذخيرة لي انفيليد في أول مارس ١٩٢٨م.

وقد اختتم كلايسون رسالته بمعلومة جانبية أن تويتشل رئيس حملة المناجم باليمن قد أخبره بأنه شاهد صناديق أسلحة مطموسة الهوية بطلاء أسود إلا أن تويتشل قد تمكن من التعرف على هويتها الأمريكية لأن الماركة محفورة على الصناديق الخشب وهي: "بريدج بورت – كونيكتكت، ويتوقع نائب القنصل أنها أسلحة مرسلة إلى الإمام يحيى باليمن، وأنه من المتوقع أن تكون قد وصلت إليه عن طريق جهات نفوذ إيطالية [١٨].

استقيت المعلومات الواردة هنا من ثلاث رسائل إحداها من نائب القنصل الأمريكي في عدن لوزير خارجيته، وثانيها من المفوض الانجليزي بجدة إلى ابن سعود، والثالثة رسالة ابن سعود للمفوض الإنجليزي.

تاسعاً: تسجيل الشركات التجارية في مملكة الحجاز مايو (١٩٢٨م):

ويشتمل التقرير الذي أعده: ريتشارد. ر. ويللي نائب القنصل الأمريكي في عدن بالجزيرة العربية على الأوامر التي تم الاتفاق عليها بين حكومة الحجاز، وبين الجهات المعنية بأمور التجارة، وأصحاب المؤسسات العاملة هناك، وقد بعث بها: ويللي إلى وزير خارجيته في واشنطن، مع التأكيد على أن أي تطويراً وتغيير سيقوم بإبلاغه.

وتضمنت تلك الأوامر: أنه على جميع الشركات والمؤسسات والمنظمات التجارية الأخرى التي تأسست بعد إصدار هذا الأمر أن تتقدم للتسجيل لدى المحافظ عن طريق مسجلي الشركات خلال شهر من تأسيسها، وينطبق هذا الأمر على الشركات التي تأسست خارج الحجاز أيضا في خلال أربعة أشهر من تاريخ إصدار الأمر.

ويجب على الشركات تقديم: كشف حساب معتمد من السلطات الحجازية يتعلق بنشاط الشركة وطبيعة عملها، ومع ترجمة معتمدة إن كان البيان مكتوباً بغير العربية، وقائمة بالمديرين أو الوكلاء المحليين، ولن تتم موافقة المحافظ إلا بعد حصوله على تصريح من الملك / ابن سعود شخصيا.

أما الرسوم: فسيتم دفع ثلاثة قروش لتسجيل كل طلب وجنيه مصري واحد لكل شهادة تسجيل عند إصدارها.

وقد أرسل نائب القنصل إلى وزارة خارجيته نموذجا لطلب تسجيل الشركات رقم ١، ونموذج برقم ٢ خاص بإثبات تسجيل شركة.

وقد ذكر نائب القنصل أيضا أنه قد نما إلى علمه بأن هناك قانونا جديدا قيد الدراسة في مجلس الحجاز، وبمجرد صدوره سيقوم نائب القنصل بإبلاغ وزارته به فورا [١٩].

الخاتمة:

بعد البحث والتحليل في الوثائق الأمريكية توصلت هذه الدراسة إلى بعض الحقائق والأحداث التاريخية الجديدة ولعل من أهمها ما يلي:

- في بدايات القرن العشرين تفاقم الصراع السياسي بين قادة الأشراف والحكام السعوديين، وكذلك فيما بينهم وبين السلاطين العثمانيين، الأمر الذي ظهر جلياً من خلال الشكاوى المرفوعة للسلطان العثماني المخلوع في ذلك الوقت عبد الحميد الثاني.
- أدى تردي الأوضاع الاقتصادية في الحجاز بسبب تناقص أعداد الحجاج إلى حالة حرجة أشار إليها القنصل الأمريكي، خاصة في حج سنة ١٩٢١-١٩٢٢م والسنة التالية لها بسب قطاع الطرق الذين أرهبوهم بالسلب والنهب، كما أن الإدارة العثمانية أعاقت وصول الحجاج إلى المشاعر المقدسة بسبب سيطرة الحكام السعوديين على الحجاز.

- وصفت الوثائق الأمريكية بعض قيادات الأشراف بأوصاف غير لائقة، وأنهم كانوا يتجاهلون الجرائم والفساد الحاصل في ذلك الوقت في سبيل الحصول على الأموال، كما أنهم كانوا يقومون بابتزاز الحجاج، ومن أشهر الأمثلة على ذلك: ما حدث لـ البيجوم "أمير أفغانستان" الذي تم محاصرته ونهب أربعة ألاف ونصف جنيه إسترليني منه.
- أدت الصراعات العسكرية التي وقعت بين الأشراف والحكام السعوديين في جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف إلى منع السفن المحملة بالبضائع والأغذية وحملات الحجاج عن الرسو في ميناء جدة، ومن أمثلة ذلك: السفينة: "س" س.جيها نجير".
- كشفت الوثائق عن محاولات الأشراف وطلبهم من الأمريكان التدخل في الصراع الذي بينهم وبين الحكام السعوديين، وعدم استفادتهم من تلك المحاولات التي باءت "في النهاية" بالفشل.
- تناولت الوثائق تفاصيل أحداث الإعداد للمؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة سنة ١٩٢٦م وأهداف انعقاده التي شملت خط سكك حديد الحجاز، وتعزيز مركز الملك عبد العزيز، وموقف تركيا تجاه ذلك.
- سلطت الدراسة الضوء على المنصرين ومحاولاتهم القيام بعمليات التنصير "التبشير" في بلاد الحجاز، وقيام السلطات الحجازية بالقبض عليهم وإبعادهم عن الأراضي الحجازية.
- تناولت الدراسة عمليات توريد الأسلحة البريطانية إلى الحجاز خلال الفترة (من نوفمبر ١٩٢٤م وحتى مارس ١٩٢٨م).
- أوردت الدراسة تفاصيل وأنظمة تسجيل الشركات التجارية في الحجاز منذ سنة ١٩٢٨م، والرسوم التي تم فرضها على التجارة والتعاملات الدولية خلال تلك الفترة.

إلى غير ذلك من الموضوعات التي تناولتها هذه الدراسة في ثناياها من خلال تلك الوثائق الأمريكية.

الهوامش

(1) Document No. 112, file No. 800 Subject: Effect of the Deposed Sultan of Turkey on the Hedjaz. From Raymond Davis the American consul to the secretary of state, Washington D.C. Aden, Arabia in May 2, 1923.

٤١- وللتعرف اكثر عن تاريخ تلك البلاد ينظر : هند يوسف مجيد ، " الحركة الفكرية في الحجاز في العصر الاموي (١٣٢هـ /٦٦٠-٧٥٠م) " ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (١٥) العدد (١١) ، تكريت ،٢٠٠٨.

(2) Document No. 404, file No. 890 Subject: the 1922 Pilgrim traffic to Mecca by cecil. M.P. cross, American consul, Aden, Arabia, June 16, 1922.

(3) Document No. 163, file No. 890 Subject: the 1923 Pilgriame to mecca, from Raymond Davis, the American consul to the secretary of state, Aden, Arabia in November 6, 1923.

(4) Document No. 72, file No. 800 Subject: The Hedjaz war from J. Loder park the American vice consul to the secretary of state, Washington Aden, Arabia in July 8, 1925.

(5) Document No. 890 F00/2 – File 800. Subject: Attitude of transjordania to wards hedjaz. From Gorge C. cobb Palestine in November 9, 1923.

وانظر: ك. س. توتشل – المملكة العربية السعودية – ترجمة / شكيب الأموي – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – ١٩٥٥م – ص ١٢٢.

(6) Document No 690, File 890 F00/7, from "J. Morton Howell" to the Secretary of state Washington. In Alexandria, 23 Septamber, 1925.

(7) Ibid, Document No. 690.

(8) Document No. 662. File No. 890 F.00/4 from Stewart Johnson to the secretary of state 14 July 1925.

(9) Document No. 229. File No. 890 F.00/4 from the secretary of state to Stewart Johnson in 21 Aug. 1925.

(10) Document No. 6 File 890/B 001, Subject: official title of Ibn Saoud from clayson w. Aldridge, American vice consul in charge to the secrtary of state Aden Arabia in 7 November 1927.

(11) فؤاد حمزة – البلاد العربية السعودية – دار الآفاق العربية – ط ١ – ١٤٢١هـ / ٢٠٠١ القاهرة – ص ١٢.

(12) Document No. 1971, File 890 F. 77/4, from mark L. Bristol united stats high. Commissioner to the secretary of state, Washington, D.C. in July 6, 1926.

(13) Document No. 1982, File No. 890 F. 77/5, from mark L. Bristol to the secretary of state, Washington, D.C. in July 9, 1926.

(14) فؤاد حمزة – البلاد – مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

(15) Document No. G 24/1. from Government of hedjaz and Najd, department of foreign affairs Mecca to the American Minister plenipotentiary, Cairo, Egypt in 16 December 1927.

(16) Document No. from North winchip charge d' Affairsad interim. To Oscars, Heizer, Esquire. American, consult Jerusalem Palestine Cairo in 5 January 1928.

(17) Document No. 1642 – File 890 B 00/10 – from heizer Jerusalem to the secretary of dtate Washington in 13 Feb. 1928.

(18) Document No. 93 File 890 B 24/2 from Clayton W. Al dridge American vice consult Aden Arabia to the secretary of state Washington in 31 March 1928.

(19) Document No. 50/34/1- File No. 890 B 0443/1 from Willy Aden to the secretary of state in 23 July 1928. فارس محمود فرج ، " سياسة المملكة العربية السعودية تجاه التطورات السياسية في العراق ١٩٥٥-١٩٥٨ " ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (٢٦) العدد (١٢) ، تكريت ، ٢٠١٩م ، ص ٣٨٧.

المصادر

1. Document No. 112, file No. 800 Subject: Effect of the Deposed Sultan of Turkey on the Hedjaz. From Raymond Davis the American consul to the secretary of state, Washington D.C. Aden, Arabia in May 2, 1923.
2. Document No. 404, file No. 890 Subject: the 1922 Pilgrim traffic to Mecca by cecil. M.P. cross, American consul, Aden, Arabia, June 16, 1922.
3. Document No. 163, file No. 890 Subject: the 1923 Pilgriame to mecca, from Raymond Davis, the American consul to the secretary of state, Aden, Arabia in November 6, 1923.
4. Document No. 72, file No. 800 Subject: The Hedjaz war from J. Loder park the American vice consul to the secretary of state, Washington Aden, Arabia in July 8, 1925.
5. Document No. 890 F00/2 – File 800. Subject: Attitude of transjordania to wards hedjaz. From Gorge C. cobb Palestine in November 9, 1923.
6. Document No 690, File 890 F00/7, from "J. Morton Howell" to the Secretary of state Washington. In Alexandria, 23 Septamber, 1925.
7. Ibid, Document No. 690.
8. Document No. 662. File No. 890 F.00/4 from Stewart Johnson to the secretary of state 14 July 1925.
9. Document No. 229. File No. 890 F.00/4 from the secretary of state to Stewart Johnson in 21 Aug. 1925.
10. Document No. 6 File 890/B 001, Subject: official title of Ibn Saoud from clayson w. Aldridge, American vice consul in charge to the secrtary of state Aden Arabia in 7 November 1927.
11. Document No. 1971, File 890 F. 77/4, from mark L. Bristol united stats high. Commissioner to the secretary of state, Washington, D.C. in July 6, 1926.
12. Document No. 1982, File No. 890 F. 77/5, from mark L. Bristol to the secretary of state, Washington, D.C. in July 9, 1926.
13. Document No. G 24/1. from Government of hedjaz and Najd, department of foreign affairs Mecca to the American Minister plenipotentiary, Cairo, Egypt in 16 December 1927.
14. Document No. from North winchip charge d' Affairsad interim. To Oscars, Heizer, Esquire. American, consult Jerusalem Palestine Cairo in 5 January 1928.
15. Document No. 1642 – File 890 B 00/10 – from heizer Jerusalem to the secretary of dtate Washington in 13 Feb. 1928.
16. Document No. 93 File 890 B 24/2 from Clayton W. Al dridge American vice consult Aden Arabia to the secretary of state Washington in 31 March 1928.